AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW
ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

المسؤولية الجنائية للمساعدات التكنولوجية الذكية والجرائم السيبرانية "دراسة مقارنة بين التشريع الوضعي والفقه الإسلامي"

Criminal Liability for Smart Technology Assistance and Cybercrimes: "A Comparative Study between Positive Legislation and Islamic Jurisprudence"

م.م.أسرين حسن سعيد
قسم اللغة إنكليزي، كلية التربية، جامعة صلاح الدين–أربيل
asreen.saeed@su.edu.krd
Asreen Hasan Saeed
English Department, College of Education, Salahaddin University-Erbil

This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

الملخص تستعرض هذه الدراسة مقارنةً مشكلة تحديد المسئولية الجنائية الناتجة عن استعمال التكنولوجيا الذكية (الذكاء الاصطناعي) والجرائم الإلكترونية. يتم ذلك من خلال مقارنة القوانين الوضعية، مع التركيز على النماذج الأوروبية والسعودية، وأيضاً مبادئ الشريعة الإسلامية. يواجه القانون العادي صعوبات في تحديد المسؤولية بسبب عدم وجود شخصية قانونية مستقلة للذكاء الاصطناعي وصعوبة إثبات العلاقة المباشرة بين الفعل والنتيجة، مما دفع القوانين إلى البحث عن حلول مثل المسؤولية المبنية على الأثر. من ناحية أخرى، يوفر القانون الإسلامي نظاماً شاملاً يتميز بالمرونة، حيث يُنفى عن الآلات القدرة على التحمل القانوني ويتم تحميل المسؤولية على الشخص المستخدم أو المطور أو الصانع بناءً على النية (سواء كانت عمدية أو غير عمدية)، مستندًا إلى قواعد فقهية معروفة مثل الضمان والتسبب والعقوبات. بالنسبة للجرائم الإلكترونية مثل الاختراق والاحتيال، يعتمد القانون العادي على نصوص تجريم معينة قد لا تواكب التقدم السريع في التكنولوجيا، بينما يتبنى القانون الإسلامي هذه الجرائم الحديثة من خلال ربطها بالأهداف العامة للشريعة (حماية النفس والمال والعرض) وتطبيق عقوبات يحددها القاضي لتحقيق الردع والعدالة. تتوصل الدراسة إلى أن القانون الإسلامي، بمرونته وقدرته على ربط الأفعال البشرية بنتائجها، يقدم أفكاراً قيمة يمكن أن تساهم في تحسين القوانين الوضعية لمواجهة التحديات التكنولوجية الحالية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الجنائية، الذكاء الاصطناعي، الجرائم الإلكترونية، القانون العادي، الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة، العقوبات، الضمان، العلاقة السببية.

Abstract This study comparatively examines the problem of determining criminal liability resulting from the use of smart technology (artificial intelligence) and cybercrimes. This is done by comparing positive laws, focusing on European and Saudi models, as well as the principles of Islamic law. Conventional law faces difficulties in determining liability due to the lack of an independent legal personality for artificial

intelligence and the difficulty of proving a direct relationship between an act and its outcome. This has prompted laws to seek solutions such as liability based on effect. Islamic law, on the other hand, provides a comprehensive and flexible system whereby machines are denied legal liability and liability is placed on the user, developer, or manufacturer based on intent (whether intentional or unintentional), based on well-known jurisprudential principles such as liability, causation, and penalties. For cybercrimes such as hacking and fraud, conventional law relies on specific criminal texts that may not keep pace with rapid technological advances. Islamic law, on the other hand, embraces these modern crimes by linking them to the general objectives of Sharia (protecting life, property, and honor) and applying penalties determined by the judge to achieve deterrence and justice. The study concludes that Islamic law, with its flexibility and ability to link human actions to their consequences, offers valuable insights that can contribute to improving positive laws to address current technological challenges.
Keywords: criminal liability, artificial intelligence, cybercrime, ordinary law, Islamic law, comparative study, penalties, guarantee, causation.

المقدمة

يشهد الزمن الحالي تغييرات جذرية نتيجة للتقدم السريع في مجال التكنولوجيا الرقمية. ويأتي في مقدمتها أنظمة الذكاء الاصطناعي والمساعدات الذكية. هذه التقنيات تندمج في جميع جوانب الحياة اليومية، بدءاً من السيارات ذاتية القيادة وصولاً إلى أنظمة التشخيص الطبي، وتفتح آفاقاً واسعة للتنمية والرفاهية. ومع ذلك، يظهر هذا التقدم السريع تحديات قانونية وأخلاقية معقدة، أبرزها صعوبة تحديد من يتحمل المسؤولية الجنائية عن الأضرار أو الجرائم الناجمة عن استخدام هذه التقنيات، أو تلك التي تحدث في الفضاء السيبراني. إن طبيعة بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي شبه المستقلة وقدرتها على التعلم واتخاذ القرارات المعقدة دون تدخل بشري كامل، تثير تساؤلات هامة حول من يجب أن يتحمل المسئولية الجنائية عند حدوث تصرف ضار أو جريمة. هل تقع المسؤولية على المطور الذي أنشأ النظام، أم على الشركة التي صنعته، أم المستخدم الذي استخدمه، أم المشغل الذي يديره؟ تزداد هذه الصعوبات في ظل عدم وجود إطار قانوني دولي موحد وفعال يتناسب مع هذه التطورات التكنولوجية. كما تختلف الأنظمة القانونية الموجودة في كيفية التعامل مع المسؤولية الجنائية في هذا العصر الرقمي. بينما تحاول بعض الأنظمة القانونية تكييف القواعد التقليدية بشأن المسؤولية الجنائية التي بنيت على مفاهيم القصد والإرادة البشرية، مع هذه التحديات الجديدة، أو تقدم حلولًا مبتكرة مثل المسؤولية الموضوعية، تبقى هناك فجوات واضحة في مجاراة السرعة الهائلة للتطور التكنولوجي. قد تؤدي هذه الفجوات إلى نقص في المساءلة القانونية، مما يهدد مبادئ العدالة والردع. على الجانب الآخر، يقدم الفقه الإسلامي، بفكره العميق وقواعده المستندة إلى مقاصد الشريعة، إطارًا نظريًا وعمليًا يمكن أن يوفر حلولاً مبتكرة لهذه القضايا المعاصرة. إذ يركز الفقه الإسلامي على تحميل المسؤولية للفرد، ويعمل على التفريق بين العمد والخطأ، ويطبق مبادئ الضمان والتعزير، ولديه القدرة على استيعاب المستجدات وإعادة تكيف الأحكام الشرعية معها دون التأثير على الثوابت. هذه المرونة تجعله مصدرًا غنيًا للمصادر القانونية المعاصرة.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة تحليلية معمقة للمسؤولية الجنائية المتعلقة بأعمال المساعدات التكنولوجية الذكية والجرائم الإلكترونية. ستقارن الدراسة بين التشريعات الوضعية، مع التركيز على النماذج الأوروبية والسعودية، والفقه الإسلامي. تسعى الدراسة إلى الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف الجوهرية بين النظامين، ودراسة نقاط القوة والضعف فيهما في مواجهة التحديات التكنولوجية الحالية. كما تهدف أيضًا إلى تقديم رؤى وتوصيات عملية قد تساعد في تحسين الأطر القانونية بحيث تكون أكثر فعالية ومرونة، مستفيدة من عمق الفقه الإسلامي وواقعية التشريع المدون، بما يضمن تحقيق العدالة وحماية المجتمع في ظل التحولات الرقمية السريعة. ستتناول الدراسة في فصولها المختلفة المسؤولية الجنائية عن تصرفات الذكاء الاصطناعي، ثم الجرائم السيبرانية، وسينتهي ذلك بتحليل مقارن شامل ونتائج وتوصيات بناءة.

–**مشكلة البحث** تتمثل المشكلة الرئيسية في عدم وجود قوانين شاملة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى تضارب في التنفيذ، وعدم وضوح في تحديد المسؤوليات، مما يعرض حقوق الأفراد الأساسية للخطر.

– **أهداف البحث**

- مراجعة القوانين الحالية المتعلقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي.
- الكشف عن نقاط الضعف والتحديات القانونية في هذا المجال.
- اقتراح إطار قانوني شامل يتماشى مع التطورات التكنولوجية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة عند استخدام هذه التقنيات.

– **أهمية البحث** تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوعًا حديثًا ومهمًا له علاقة مباشرة بحياة الأفراد والمجتمعات. كما يمثل تحديًا قانونيًا يستدعي تعاون الباحثين والمشرعين وصانعي السياسات لضمان تحديث القوانين لتتوافق مع التطور التكنولوجي وحماية حقوق الإنسان في العصر الرقمي.

– **حدود البحث**

- يقتصر البحث على دراسة القوانين المحلية والعربية، بالإضافة إلى بعض التجارب الدولية المهمة.
- يتمركز البحث حول الجوانب القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، وليس في الجوانب الفنية أو التقنية.

–**منهجية البحث**

- المنهج التحليلي: لتحليل النصوص القانونية واكتشاف نقاط القوة والضعف فيها.
- المنهج المقارن: لمقارنة التشريع الوضعي والفقه الاسلامي و ونصوص في قانون عربي و دول اجنبية.
- المنهج الاستقرائي: لاستنتاج الاتجاهات العامة من خلال الوقائع والتجارب.

- **الدراسات السابقة**

أولآ: دراسة الدكتور أحمد عبد الرحمن (٢٠٢٠) الجرائم الإلكترونية في القانون الجنائي المصري . القاهرة: دار الفكر العربي

ناقشت دراسته موضوع الجرائم الإلكترونية في القانون الجنائي المصري، وأشارت إلى الحاجة لتعديل مواد قانون العقوبات لتشمل الجرائم الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي والمساعدات الرقمية (عبد الرحمن، أحمد).

ثانيآ: دراسة الباحث محمد علي (٢٠٢١) المسؤولية القانونية في استخدام الذكاء الاصطناعي . مجلة الحقوق الحديثة، العدد ١٢،

تطرقت إلى الجوانب الأخلاقية والقانونية للذكاء الاصطناعي في الدول العربية، وأكدت أن القوانين العربية لا تزال تفتقر لنصوص واضحة حول المسؤولية الجنائية المتعلقة باستخدام التكنولوجيا.

ثالثآ: كتاب "المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي" للدكتور يوسف القرضاوي المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي . بيروت: دار إحياء التراث العربي.

يتناول فيه موضوع عدم مسؤولية الآلات أو الكائنات غير العاقلة عن الأفعال الإجرامية، وهذه نقطة مهمة في نقاش مسؤولية المساعدات الذكية (القرضاوي، يوسف.

هيكلية البحث: لدراسة هذا موضوع عمدت إلى تقسيم الدراسة إلى مبحثين، إذ نبحث في المبحث الأول من جهة الاطار النظري والواقع التطبيقي للقوانين الحالية الذي ينقسم إلى مطلبين ، في المطلب الأول نشير الى تعريف الذكاء الاصطناعي و الجرائم السيبرالية في الفرع الاول أما في الفرع الثاني نتحدث عن المسؤولية الجنائية في الفقه الاسلامي والقانوني وسنستدل في الفرع الثالث إلى الدراسات السابقة. وفي المطلب الثاني نشير الى الواقع التطبيقي للقوانين الحالية لايجاد الحلول لهذه الجرائم في التشريعات الداخلية والدولية .ثم نتناول في المبحث الثاني إلى الجرائم الالكترونية التي تنظم بواسطة الذكاء الاصطناعي وما هي طبيعتها مما يترتب عليه الجرائم في المجتمع وضرورة ايجاد الحلول القانونية لتصديه وعليه سننقسم هذا المبحث إالى مطلبين ، في المطلب الاول والذي تتضمن فرعين سنعرف المساعدات التكنلوجية والذكاء الاصطناعي في الفرع الاول أما في الفرع الثاني سنشير إلى المسؤولية الجنائية من الناحية القانونية و الفقهية. وتتناول في المطلب الثاني طبيعة المساعدات التكنولوجية الذكية من منظور القانوني والفقهي. ونختم البحث بأهم الاستنتاجات و التوصيات .

المبحث الأول

الإطار النظري والواقع التطبيقي للقوانين الحالية

يتناول هذا المبحث الإطار النظري والواقع التطبيقي لكل ما يتعلق بمفهوم و تعبير الذكاء الاصطناعي والجرائم التي ترتكب من خلال هذا العلم المعاصر. وعليه تنقسم هذا المبحث إلى مطلبين ، في المطلب الأول نتناول مفهوم الذكاء الاصطناعي والمساعدة التكنلوجية والجرائم السيبرالية وأيضا ما يتعلق بالمسؤولية الجنائية والجانب الفقه والقانوني و عن الضرر الناتج من الجريمة كما نشير إلى الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، أما في المطلب الثاني فنشير إلى الواقع التطبيقي للقوانين الحالية منها العربية والدولية وغياب الأهلية وصعوبة اثبات الخطأ والعلاقة السببية.

المطلب الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي

تعتبر الذكاء الاصطناعي ظاهرة العصر بما فيها من الجوانب السلبية والايجابية وسننقسم هذا المطلب الى ثلاثة فروع في الفرع الاول سنتناول مفهوم الذكاء الاصطناعي و تعريف المساعدات التكنلوجية الذكية والجرائم السيبرالية، أما في الفرع الثاني سنتطرق إلى المسؤولية الجنائية والجانب الفقهي من المسؤولية الجنائية وتعريف الخصوصية والمسؤولية القانونية عن الضرر الناتج عن الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول

الذكاء الاصطناعي والمساعدة التكنلوجية والجرائم السيبرالية

أولآ: الذكاء الاصطناعي يجب معرفة مفهومه وتعريف الذكاء الاصطناعي هو "فرع من علم الحاسوب يركز على تطوير أنظمة يمكنها أداء مهام تحتاج عادة إلى الذكاء البشري"[١]. يشمل ذلك التعلم الآلي، ومعالجة الصور، ومعالجة اللغة الطبيعية.

شهدت الثورة التكنولوجية في العشرين عامًا الماضية تقدمًا سريعًا، مما أدى إلى ظهور تقنيات مثل المساعدات الذكية (مثل Siri وAlexa و Google Assistant) التي أصبحت جزءًا من الحياة اليومية لملايين الأشخاص. ومع هذا التطور، ظهرت تحديات قانونية جديدة، خصوصًا فيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية والمسؤولية الجنائية. تجعل هذه الظاهرة الناس يتساءلون عما إذا كانت الأطر القانونية الحالية – سواء كانت وضعية أو دينية – كافية للتعامل مع هذه الأمور (علي، محمد.) "[٢]".

ثانيآ: تعريف المساعدات التكنولوجية الذكية

تُعتبر الأنظمة الذكية نوعًا من الذكاء الاصطناعي، حيث تساعد المستخدمين في القيام بمهام متنوعة من خلال الأوامر الصوتية أو الكتابية. تشمل هذه الأنظمة القدرة على تخزين المعلومات، التفاعل مع المستخدمين، وفي بعض الأحيان اتخاذ قرارات بمفردها باستخدام خوارزميات معينة "[٣]"

ثالثآ: الجرائم السيبرانية

---

[١] **المفوضية الأوروبية** .(2021) .مقترح لائحة للبرلمان الأوروبي والمجلس لوضع قواعد منسقة بشأن الذكاء الاصطناعي (قانون الذكاء الاصطناعي) وتعديل بعض القوانين التشريعية للاتحاد (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢١، ص. ٧). .COM/2021/206 . النص الاصلي باللغة الانكليزية في الرابط ادناه:

Brussels, 21.4.2021, COM(2021) 206 final, 2021/0106(COD)
EGULATION OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL, LAYING DOWN HARMONISED RULES ON ARTIFICIAL INTELLIGENCE (ARTIFICIAL INTELLIGENCE ACT), AND AMENDING CERTAIN UNION LEGISLATIVE ACTS, {SEC(2021) 167 final} - {SWD(2021) 84 final} - {SWD(2021) 85 final}
https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:52021PC0206

[٢] علي، محمد .(2021) .**المسؤولية القانونية في استخدام الذكاء الاصطناعي** .مجلة الحقوق الحديثة، العدد ١٢، ، ص. ٤٥.

[٣] الأمم المتحدة – المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) .(UNODC) (٢٠١٩) .الدراسة **العالمية حول الجرائم السيبراني،** (٢٠١٩). **.(UNODC ، ص. ٣٢)**.

تُعرف الجرائم الإلكترونية على أنها " أي عمل غير قانوني يستخدم أجهزة الكمبيوتر أو الشبكات الإلكترونية"، وتضم اختراق الحسابات، التجسس الإلكتروني، الابتزاز الإلكتروني، وتغيير البيانات وغيرها "[١]"

الفرع الثاني

المسؤولية الجنائية والجانب الفقهي منها وتعريف الخصوصية والمسؤولية القانونية عن الضرر الناتج عن الذكاء الاصطناعي.

أولآ: المسؤولية الجنائية تعتبر المسؤولية الجنائية جزءاً أساسياً من نظام العقوبات، وترتبط بوجود فعل إجرامي سواء كان ماديًا أو معنويًا، كما تتطلب وجود علاقة بين الفعل ونتيجته، بالإضافة إلى وجود خطأ أو قصد "[٢]".

ثانيآ: الجانب الفقهي في المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي

في الفقه الإسلامي، تعتمد المسؤولية الجنائية على مبدأ "التكليف الشرعي"، مما يعني أن الشخص يجب أن يكون عاقلًا بالغًا، وينوي القيام بالفعل باختيار. ولا تعتبر الأفعال منسوبة إلى غير العقلاء أو المجبرين أو الآلات، إلا إذا كان هناك تدخل بشري متعمد أو إهمال يؤدي إلى الأذى,"[٣]".

ثالثآ: مفهوم الخصوصية في العصر الرقمي تُعرّف الخصوصية بأنها "الحق في العيش بعيدًا عن تدخلات الآخرين" "[٤]" ، وفي العصر الرقمي أصبحت الخصوصية مرتبطة بشكل كبير بجمع البيانات وكيفية استخدامها.

رابعآ: المسؤولية القانونية عن الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي

عند حدوث أضرار بسبب قرارات أتخذها نظام آلي، " تظهر تساؤلات حول الشخص المسؤول: هل هي الشركة المنتجة؟ أم المستخدم؟ أم النظام نفسه؟""[٥]".

ومما تقدم تبين بأنه تعد مسألة تحديد المسؤولية الجنائية عن الأفعال التي ترتكب بواسطة المساعدات التكنولوجية الذكية، لا سيما أنظمة الذكاء الاصطناعي، من أعقد التحديات القانونية التي يوجهها العالم المعاصر. ينبع هذا التعقيد من الطبيعة الفريدة لهذه الأنظمة، التي تجمع بين القدرة على التعلم الذاتي واتخاذ القرارات، وبين كونها في نهاية المطاف مجرد أدوات مبرمجة من قبل البشر. تتناول هذه الجزئية مقارنة بين مقاربة التشريع الوضعي والفقه الإسلامي لهذه الإشكالية المبحثية.

---

[١] وزارة الداخلية المصرية .(2021) .**قانون الجرائم الإلكترونية رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨, (ص. ١٢).** الصفحات: ١٢، ١٥، ١٨، ٢٠.

[٢] عبد الرحمن، أحمد .(2020) .**الجرائم الإلكترونية في القانون الجنائي المصري** .القاهرة: دار الفكر العربي. صفحات: ٨٩–١٠٢. **ص. ٨٩**

[٣] - القرضاوي، يوسف .(1998) .**المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي** .بيروت: دار إحياء التراث العربي. الصفحات: ص. ٦٧

[4] Wachter- ،٢٠١٧، وآخرون Wachter, S., Mittelstadt, B., & Floridi, L. (2017). Why a Right to Explanation of Automated DecisionMaking Does Not Exist in the General Data Protection Regulation. International Data Privacy Law , (page. 85).

[5] Brenner, S. W. (2010). Cybercrime: Criminal Threats from Cyberspace . Praeger. (page.112).

يواجه التشريع الوضعي تحديات جمة في تكييف قواعده التقليدية للمسؤولية الجنائية مع التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي. ترتكز هذه التحديات بشكل أساسي على مبدأ الشخصية القانونية وإثبات علاقة السببية:

المطلب الثاني

الواقع التطبيقي للقوانين الحالية

يتناول هذا المطلب جهود القوانين الدولية والدول العربية حول الذكاء الاصطناعي وما يتعلق بمبدأ الشخصية القانونية له وكيفية اثبات العلاقة السببية للضرر الناتج عنه وبالتالي دراسة التشريعات لمواجهة هذه الصعوبات وايجاد الحلول المناسبة له.

أولاً: التشريعات العربية والدولية تشهد الدول العربية بداية في تبني قوانين تتعلق بالذكاء الاصطناعي، إلا أنها ما زالت في طور البداية. فعلى سبيل المثال، أطلقت المملكة العربية السعودية استراتيجية للذكاء الاصطناعي عام ١٤٤٢هـ، تهدف إلى تعزيز استخدام هذه التقنيات ضمن إطار تنظيمي واضح"[١]".

في الاتحاد الأوروبي، تم اقتراح نظام قانوني جديد يتعلق بالذكاء الاصطناعي، يحدد مستويات المخاطر ويطالب بتوفير الشفافية والرقابة "[٢]".

ثانيا: مبدأ الشخصية القانونية وغياب الأهلية الجنائية للذكاء الاصطناعي تجمع معظم التشريعات الوضعية على رفض منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة، سواء كانت طبيعية أو اعتبارية، وبالتالي لا يمكن إسناد المسؤولية الجنائية إليه مباشرة. ينظر إلى الذكاء الاصطناعي كأداة أو منتج، وتركز المسؤولية الجنائية في هذه الحالة على الفاعل البشري الذي يقف وراء هذا المنتج أو يستخدمه. فالمسؤولية تسند إلى المطور أو المصنع أو المستخدم النهائي، وذلك وفقا لقوانين المنتجات المعيبة أو قواعد المسؤولية التقصيرية (المدنية). على سبيل المثال،" يشير مقترح المفوضية الأوروبية لقانون الذكاء الاصطناعي إلى أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تعد مجرد أدوات، وأن المسؤولية تقع على عاتق من يتحكم فيها أو يستفيد منها""[٣]".

---

[1] https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/SdaiaStrategies/Pages/NationalStrategyForDataAndAI.aspx , (Saudi Arabia, 2021 last update 2025)
دراسة نشرت في الموقع التالي:

[2] European Commission. (2021). Proposal for an Artificial Intelligence ACC [1] Brussels, 21.4.2021, COM(2021) 206 final, 2021/0106(COD)
EGULATION OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL, LAYING DOWN HARMONISED RULES ON ARTIFICIAL INTELLIGENCE (ARTIFICIAL INTELLIGENCE ACT), AND AMENDING CERTAIN UNION LEGISLATIVE ACTS, {SEC(2021) 167 final} - {SWD(2021) 84 final} - {SWD(2021) 85 final} (2)

[3] (1). European Commission. (2021). Proposal for an Artificial Intelligence Act. COM(2021) 206 final. 2021,p.7)
(2). Brussels, 21.4.2021, COM(2021) 206 final, 2021/0106(COD)
EGULATION OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL, LAYING DOWN HARMONISED RULES ON ARTIFICIAL INTELLIGENCE (ARTIFICIAL INTELLIGENCE ACT),

ثالثا: صعوبة إثبات الخطأ وعلاقة السببية تعد هذه النقطة من أبرز العقبات أمام تطبيق قواعد المسؤولية الجنائية التقليدية. ففي الأنظمة المعقدة التي تعتمد على التعلم الذاتي ((Self–learning) واتخاذ قرارات مستقلة، يصبح من الصعب للغاية إثبات وجود خطأ مباشر من جانب المصنع أو المطور أو المستخدم، أو تحديد علاقة سببية مباشرة بين فعل بشري معين والضرر الناتج عن تصرف الذكاء الاصطناعي. فقرارات الذكاء الاصطناعي قد تكون ناتجة عن عمليات معقدة لا يمكن تتبعها بسهولة، مما يخلق ما يعرف د "الفجوة الإرادية" بين نية المبرمج ونتائج تصرفات النظام "[١]". على سبيل المثال، " يصعب تحديد ما إذا كان الضرر ناتجا عن عيب في التصميم الأولي. أو خطأ في البيانات المدخلة، أو تطور غير متوقع للنظام نفسه ". "[٢]" .

رابعآ: الاتجاهات الحديثة والمقترحات التشريعية لمواجهة هذه التحديات، تدرس بعض المقترحات التشريعية الحديثة إمكانية فرض مسؤولية موضوعية (بدون إثبات خطأ) على مشغلي أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية الخطورة، وذلك لضمان تعويض المتضررين. يهدف هذا التوجه إلى تجاوز صعوبات إثبات الخطأ والسببية، وتحويل التركيز إلى مبدأ المخاطرة. على سبيل المثال، يدعو قرار البرلمان الأوروبي الصادر في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠ إلى " وضع نظام مسؤولية مدنية للذكاء الاصطناعي يضمن تعويض الضحايا، حتى في غياب الخطأ المباشر". "[٣]". وفي السياق السعودي، يعالج نظام الأمن السيبراني المخاطر المتعلقة بالتقنيات الحديثة، إلا أنه لا ينص صراحة على مسؤولية جنائية خاصة بالذكاء الاصطناعي. " تظل المسؤولية خاضعة للقواعد العامة للمسؤولية التقصيرية في النظام الأساسي للحكم، مع التركيز على حماية الأنظمة والبيانات" (من نظام الأمن السيبراني السعودي، ١٤٤٢ هـ) "[٤]".

إن في الفقه يتفق علماء الدين في الإسلام على أن القدرة على التحمل القانوني (التي تحتاج إلى الوعي والتمييز ونية إجرامية) تخص فقط الأشخاص العاقلين الملتزمين. وبما أن الذكاء الاصطناعي يعتبر شيئًا أو آلة، فإنه لا يُحاسب قانونيًا بشكل مباشر. الآلات لا يمكن أن تتعمد القيام بجريمة، لذلك لا يمكن تحميلها المسؤولية الجنائية بشكل مباشر. هذه القاعدة تساعد في حل مشكلة الشخص القانوني التي يواجهها القانون الوضعي من جذورها.

وأيضا في الفقه الإسلامي، تُنقل المسؤولية إلى الأفراد الذين يتسببون في الأذى أو يتلاعبون بالآلة. يعتمد الفقهاء على قاعدة "الأذى بالجوارح كالأذى بالآلة" مما يعني أن الأضرار الناجمة عن استخدام الآلة تعزى إلى من يستخدمها. يتم تحديد المسؤولية بناءً على نية المصمم أو مستخدم الذكاء الاصطناعي، وينقسم الفقه إلى حالتين:

AND AMENDING CERTAIN UNION LEGISLATIVE ACTS, {SEC(2021) 167 final} - {SWD(2021) 84 final} - {SWD(2021) 85 final} (2). (المفوضية الاوربية، ٢٠٢١، ص. ٧)

[1] Wachter, S., Mittelstadt, B., & Floridi, L. (2017). Why a Right to Explanation of Automated Decision-Making Does Not Exist in the General Data Protection Regulation. International Data Privacy Law , 7(2), 76–99. (Wachter et al., 2017, p.85)

[2] Brenner, S. W. (2010). Cybercrime: Criminal Threats from Cyberspace. Praeger. (p. ,112).

[3] European Parliament. (2020). Resolution on Civil Liability Regime for Artificial Intelligence. 2020/206(INI). P.7.

[٤]نظام الأمن السيبراني السعودي. (١٤٤٢ هـ / ٢٠٢١ م). المرسوم الملكي رقم ح/٨٦ بتاريخ ٢٧/٨/١٤٤٢

١- العمد: عندما يُستخدم الذكاء الاصطناعي بقصد إحداث ضرر (مثل برمجة روبوت للاعتداء)، فإن المسؤولية الجنائية تقع بالكامل على الشخص المتسبب، وقد تؤدي إلى عقوبة قصاص أو تعزير، إضافة إلى تعويض مالي.

٢- الخطأ (التسبب): إذا حدث الضرر بسبب إهمال في البرمجة أو الصيانة أو الاستخدام غيابًا لنية إجرامية، فإن الشخص المتسبب يتحمل مسؤولية تعزيرية (إذا وجدت) وتعويض مالي. يُعتبر باب التعزير وسيلة هامة للتعامل مع الأفعال الجديدة التي لا تنطبق عليها الحدود أو القصاص، مثل سوء استخدام الذكاء الاصطناعي أو التقصير في تطويره مما يؤدي إلى الأذى.

بالنسبة لأهمية التعزير والتعويض في الفقه الإسلامي، يُعرف التعزير بأنه عقوبة يحدد نوعها وقيمتها القاضي بناءً على خطورة الفعل وظروف الجاني والمجني عليه، بغرض ردع وتخويف. أما الضمان، فيلزم الجاني بدفع تعويض مالي عن الأضرار المادية أو المعنوية الناتجة عن الجرائم الإلكترونية وفقًا لقواعد الضمان في الفقه.

المبحث الثاني

الجرائم الالكترونية للذكاء الاصطناعي وطبيعتها والمسؤولية الجنائية

ان الجرائم الالكترونية التي تنظم بواسطة الذكاء الاصطناعي وما هي طبيعتها تعتبر ظاهرة خطرة لها من جوانب السلبية الضارة للمجتمع والتي تتطور بشكل سريع وبالوان مختلفة مما يترتب عليه المسؤولية الجنائية في منظوري الفقهية والقانونية وعليه سننقسم هذا المبحث إلى مطلبين ، في المطلب الاول والذي تتضمن فرعين سنعرف المساعدات التكنلوجية والذكاء الاصطناعي في الفرع الاول أما في الفرع الثاني سنشير إلى المسؤولية الجنائية من الناحية القانونية و الفقهية، وتتناول المطلب الثاني طبيعة المساعدات التكنولوجية الذكية من منظور القانوني والفقهي.

المطلب الأول

نتناول في هذا المطلب تعريف الجرائم الالكترونية و ما يترتب عليه من المسؤولية الجنائية من الناحية القانونية والفقهية و هذا ما نتطرق اليه في هذا المطلب في فرعين وما بترتب عليه من اختلافات و اتفاقيات بينهم.

الفرع الأول : الجرائم الالكترونية والمسؤولية الجنائية

إن طبيعة المساعدات التكنولوجية الذكية ودورها في الجرائم تعرف المساعدات التكنولوجية الذكية بأنها أنظمة تستطيع محاكاة القدرات الذهنية البشرية مثل التعلم، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، وفهم اللغة. ويتضمن ذلك الذكاء الاصطناعي التوليدي (مثل نماذج اللغة الكبيرة التي تنشئ نصوصًا وصورًا ومقاطع فيديو واقعية)، وروبوتات الدردشة المتطورة التي تتفاعل بذكاء مع المستخدمين، وأنظمة التعلم الآلي التي تتطور بحسب البيانات. بالرغم من فائدة هذه التقنيات، إلا أنها قد تستغل لأغراض غير قانونية، مما يتسبب في مشكلات خطيرة.

من الأمثلة على استخدام الذكاء الاصطناعي في الجرائم الإلكترونية: إنتاج رسائل تصيد احتيالي مقنعة للغاية، تطوير برامج ضارة يصعب اكتشافها، صناعة محتوى مزيف (التزييف العميق) لأغراض التشهير أو الابتزاز، أو استغلال الثغرات في الأنظمة. تعتبر الجرائم الإلكترونية، مثل الابتزاز عبر الإنترنت، من الأنواع البارزة له، حيث يواجه الأشخاص عقوبات بالسجن وغرامات كبيرة وفقًا لبعض القوانين.

مخطط يوضح وضع الأمن الرقمي في زمن الذكاء الاصطناعي المتقدم

على سبيل المثال، يوضح هذا الجدول الاحداث التي ادت الى تحول استراتيجية الامن السيبراني لمؤسسة او شركة ممعينة في ١٢ منصرمة.

استخدام الذكاء الاصطناعي	تغيير القوانين واللوائح التنظيمية بشكل حديث	انواع واشكال جديدة من الهجوم السيبراني	التغييرات في الميزانية	الانتهاكات الاخير	لا توجد اسباب
٦٥ بالمئة	٥٧ بالمئة	٥١ بالمئة	٤٧ بالمئة	٣٣ بالمئة	٥ بالمئة
تصل النسبة بين ٦٠ و ٧٠ بالمئة	تصل النسبة بين ٦٠ و ٧٠ بالمئة	تصل النسبة بين ٥٠ و ٦٠ بالمئة	تصل النسبة بين ٥٠ و ٦٠ بالمئة	تصل النسبة بين ٣٠ و ٤٠ بالمئة	تصل النسبة بين صفر و١٠ بالمة,

الفرع الثاني :

أولاً: المسؤولية الجنائية في التشريع الحديث

عدم وجود قوانين متخصصة وصعوبات في التكييف القانوني ، القاعدة الأساسية في القانون الجنائي هي أنه لا توجد جريمة أو عقوبة دون نص قانوني واضح. هذه القاعدة تشكل عقبة كبيرة عند محاولة تحديد المسؤولية الجنائية عن الأفعال التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي. فالقوانين الحالية لم تُعدّ لتأخذ في الاعتبار الأنظمة التي تعمل بشكل مستقل وتستطيع اتخاذ قرارات أو تنفيذ أفعال يُمكن اعتبارها جرائم.

يواجه الفكر القانوني الحديث تحدي صعوبة ملائمة الأفعال الإجرامية التي تتم عبر الذكاء الاصطناعي ضمن القواعد التقليدية لفرض المسؤولية. هل يمكن تحميل المبرمج أو المصنع أو المشغل المسؤولية؟ أم يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي ذاته مسؤولاً قانونياً؟ هذه الأسئلة تثير جدلاً كبيراً، وتشمل التحديات الأساسية التي تواجه القوانين القائمة النقاط التالية:

أ- تحديد الفاعل: في الجرائم التقليدية، يكون المتهم شخصاً واضحاً، ولكن في الجرائم الإلكترونية التي تتدخل فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي، قد يصعب معرفة من هو المسؤول الفعلي عن الفعل الإجرامي.

ب- الركيزة النفسية (الإرادة الجنائية): يتطلب الاعتراف بجريمة وجود نية جنائية لدى الجاني. كيف يمكن إثبات النية لتلك الأنظمة التي تتصرف بناءً على أنظمة معقدة؟

ج- نقص النصوص القانونية: كثير من القوانين الجنائية لا تحتوي على نصوص واضحة تُجرم الأفعال الناتجة عن الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر. لذا، يتم الاستعانة بالقوانين الحالية، كجرائم الاحتيال والتشهير والتزوير، لكنها قد لا تكفي أو تتناسب مع الوضع الحالي.

يوضح الرسم السابق مقارنة بين قدرة التشريعات الحديثة والشريعة الإسلامية على التكيف مع التحديات الجديدة الناتجة عن جرائم الذكاء الاصطناعي. تشير المعلومات إلى أن الشريعة الإسلامية، بفضل مبادئها العامة ومرونتها، قد تكون أكثر قدرة على التعامل مع هذه التحديات مقارنة بالقوانين التي تعاني من تأخر في التحديث.

ثانيا: المسؤولية الجنائية في الفقه الاسلامي

الفقه الإسلامي يتسم بمرونة كبيرة في التعاطي مع الأمور الجديدة، وذلك بسبب قواعده العامة ومبادئه الرئيسية مثل "لا ضرر ولا ضرار" و"الضرر يزال" و"سد الذرائع". رغم عدم وجود نصوص صريحة تتناول الذكاء الاصطناعي، إلا أن الأصول الفقهية قد توفر اساساً لتحديد المسؤولية الجنائية عن الأفعال التي تقوم بها هذه التكنولوجيا.كما يقدم الفقه الإسلامي طريقة فريدة ومرنة للنظر في المسؤولية الجنائية عن أفعال الآلات والأشياء، والتي يمكن تطبيقها على أنظمة الذكاء الاصطناعي:

يمكن استخراج المسؤولية الجنائية من مجموعة من المبادئ في الفقه الإسلامي:

أ- المسؤولية المباشرة وغير المباشرة (السبب والتسبب): يفرق الفقه الإسلامي بين الفعل الذي يسبب الضرر مباشرة والفعل الذي يؤدي إلى الضرر بشكل غير مباشر. قد ينطبق هذا المبدأ على مطور الذكاء الاصطناعي (السبب) أو من يشغله (المباشر) إذا كان لديه علم أو يُفترض أنه يعلم بشأن سوء الاستخدام المحتمل. (المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ترتكب عبر الذكاء الاصطناعي).

ب- القصد الجنائي (التعمد والخطأ): ينفصل الفقه بين الجرائم التي تتم بشكل عمدي وتلك التي تحدث بالخطأ. إذا قام المطور أو المستخدم ببرمجة أو استخدام الذكاء الاصطناعي مع نية ارتكاب الجريمة، فإن المسؤولية تكون كاملة. لكن إذا وقع الخطأ دون قصد، فقد تكون المسؤولية أخف (مثل التعويض).

ج- الضمان والإتلاف: يشير الفقه الإسلامي إلى ضرورة ضمان الأضرار الناتجة عن تصرف الفرد، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا ينطبق على الأضرار الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي.

د- مبدأ سد الذرائع: يستهدف هذا المبدأ منع الوسائل التي قد تؤدي إلى الشر أو الفساد. يمكن تطبيق هذا المبدأ على منع تطوير أو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي إذا كانت هناك مؤشرات تدل على احتمال استخدامها في الجرائم الإلكترونية.

المسؤولية الجنائية للمساعدات التكنولوجية الذكية تطبيقات الذكاء الاصطناعي الذكاء الاصطناعي التوليدي روبوتات الدردشة المتقدمة أنواع الجرائم السيبرانية الاحتيال الإلكتروني التشهير والتزييف العميق الابتزاز الإلكتروني تطوير برامج خبيثة التشريع الوضعي لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص تحديات التكييف القانوني تحديد الفاعل (المطور المستخدم) إثبات القصد الجنائي الحاجة لتشريعات متخصصة الفقه الإسلامي (أصول الفقه الجنائي) مرونة المبادئ العامة لا ضرر ولا ضرار سد الذرائع أصول التكييف الفقهي المسؤولية المباشرة وغير المباشرة التعمد والخطأ الضمان والإتلاف تحديات مشتركة وحلول مقترحة الحاجة لتعريف قانوني للذكاء الاصطناعي وضع إطار مسؤولية متعدد الأطراف التعاون الدولي والتشريعات العابرة للحدود نشر الوعي والتدريب

يوضح هذا المخطط الذهني العلاقة المعقدة بين المساعدات التكنولوجية الذكية والجرائم الإلكترونية، ويبرز الفروقات بين الطريقة التي يتعامل بها القانون الوضعي والفقه الإسلامي مع قضايا المسؤولية الجنائية الناتجة عن هذه التقنيات. يبرز المخطط الحاجة إلى وجود إطار قانوني شامل لمواجهة التحديات الحالية.

تكشف المقارنة بين القانون المدني والشريعة الإسلامية في موضوع المسؤولية الجنائية عن تصرفات الذكاء الاصطناعي عن نقاط رئيسية من الاتفاق والاختلاف:

– نقاط الاتفاق " تتفق كل من الشريعتين على تطبيق المسؤولية على الشخص البشري (المطور، المنشئ، المستخدم) وتنفي وجود أهلية جنائية مستقلة عن الذكاء الاصطناعي. " [١]"".

– نقاط الاختلاف

• الأساس القانوني: " يعتمد القانون المدني على قوانين بشأن المسؤولية الناتجة عن الأضرار وقوانين تتعلق بالمنتجات، وكذلك اقتراحات حديثة بشأن المسؤولية المطلقة. بينما ترتكز الشريعة الإسلامية على مبادئ قانونية أصيلة مثل التسبب والضمان والعقوبات التأديبية ". "[٢]"

• التركيز: يعطي القانون المدني أولوية أكبر للتعويض المالي للمتضرر (المسألة المدنية) من خلال آليات مثل المسؤولية المطلقة المقتَرَحة. بالمقابل، " تولي الشريعة الإسلامية انتباها متساويا للجانب المالي (الضمان) والجانب الجنائي (العقوبات التأديبية والحدود)، حيث ترتبط العقوبة الجنائية بنية الشخص الفاعل " (نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي، ١٤٢٨ هـ).

• المرونة: " تتمتع الشريعة الإسلامية بقدرة أعلى على التكيف مع مستجدات الذكاء الاصطناعي من خلال نظام العقوبات التأديبية، مما يسمح بتعديل العقوبة حسب الظروف المستجدة. في حين تحتاج التشريعات المدنية إلى تعديلات قانونية واضحة أو سوابق قضائية جريئة لمواكبة هذه التغيرات". "[٣]".

تظهر الشريعة الإسلامية كفاءة نظرية في التعامل مع قضية تعدد الأطراف المسؤولة (المطور، المصنع، المستخدم) من خلال " مبادئ الضمان والتسبب، بينما يعاني القانون المدني من تشتت المسؤولية بسبب عدم وجود نظرية موحدة حول المسؤولية المشتركة". "[٤]". إن قدرة الشريعة الإسلامية على ربط الأفعال البشرية بالنتائج، والتمييز الدقيق بين النية والخطأ، يجعلها إطارا متينا لإسناد المسؤولية في سياق التكنولوجيا الحديثة.

تقاطع المفاهيم واختلاف المقاربات

تتمثل أهمية هذه المقارنة في تسليط الضوء على أوجه الالتقاء والاختلاف بين القانون المدني والشريعة الإسلامية في مناقشة موضوع المسؤولية الجنائية للتقنيات الذكية. ففي حين يعتمد القانون المدني إلى حد كبير على النصوص

[١] الداود، أحمد بن علي. (٢٠١٠). جرائم الحاسب الآلي في الفقه الإسلامي. مجلة العدل، (٦٣)، (ص. ٢٢٥).
[٢] العمري، تركي بن سعد. (٢٠٢١). المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي، ص ١٤٥
[٣] العمري، تركي بن سعد. (٢٠٢١). المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي، (ص. ٢٨٩)
[٤] الزحيلي، وهبة. (٢٠٠٧). الفقه الإسلامي وأدلته. (ج ٨، ص ٥٩٠١). دار الفكر. (٥٩٠١page Original)، ج ٨، ص ٥٩٠٥

الواضحة ويواجه تحديا في التكيف السريع مع التطورات التكنولوجية، فإن للشريعة الإسلامية خصائص مرنة تتيح لها استيعاب التغيرات وتكييف أحكامها الفقهية.

جدول رقم (١)

المعيار	القانون الوضعي	الفقه الإسلامي
أساس التجريم	مبدأ الشرعية: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.	مبادئ عامة (مثل "لا ضرر ولا ضرار")، وأصول الاستنباط (مثل سد الذرائع).
تحديد الفاعل	صعوبة في تحديد المسؤولية النهائية (المطور، المالك، المستخدم).	يميز بين المباشر والمتسبب، مما يوفر مرونة أكبر في تحديد المسؤولية.
إثبات القصد الجنائي	يتطلب إثبات القصد البشري، مما يصعب تطبيقه على أنظمة الذكاء الاصطناعي.	يفرق بين العمد والخطأ، ويمكن تكييفه بناءً على نية الفاعل البشري (المطور/المستخدم).
ملائمة التشريعات	بطء في تحديث القوانين لمواكبة التطور التكنولوجي السريع.	أصوله ومبادئه العامة تسمح بمرونة في التعامل مع المستجدات دون الحاجة لنصوص تفصيلية لكل حالة.
إمكانية منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية	جدل قائم حول الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كـ "شخص إلكتروني" له مسؤولية.	لا يوجد مفهوم مشابه في الفقه التقليدي، لكن يمكن استنباط إطار للمسؤولية بناءً على الأصول القائمة.

يشرح هذا الجدول الاختلافات الأساسية في الأساليب بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي، مبرزاً أن الفقه الإسلامي يوفر بنية فكرية قد تكون أكثر قدرة على التعامل مع تحديات الذكاء الاصطناعي بسبب طبيعته التي تعتمد على المبادئ.

جدول جدول رقم (٢): مقارنة المسؤولية عن قرارات الذكاء الاصطناعي

محور المقارنة	التشريع الوضعي	الفقه الإسلامي	تحليل نقدي
مفهوم الأهلية	يذكر التشريع القانونية للذكاء الاصطناعي، بعبارة أداة تفتقر للإرادة (European Parliament، ٢٠٢٠، ص ٧).	ينطلق من انعدام الأهلية الجنائية للجماد، بالتالي لا يتصور منه قصد الإجرام (الزحيلي، ٢٠٠٧، ج ٨، ص ٥٩٠٣).	اتفاق على نفي الأهلية الجنائية عن الذكاء الاصطناعي.
آلية توزيع المسؤولية	نظام هجيني: ١. مسؤولية الصانع (قانون المنتجات)، ٢. مسؤولية المشغل (المسؤولية الموضوعية المفترضة)، ٣. مسؤولية المستخدم (الإهمال).(Wachter et al ، ٢٠١٧، ص ٨٥).	نظام سببي: المسؤولية الكاملة للمستخدم (في العمد)، توزيع المسؤولية بين المستخدم والمشغل والطور، قواعد السبب، "من تسبب في ضرر فعليه الضمان" (ابن نجيم، ١٩٩٣، ص ١٨٩).	الفقه الإسلامي يقدم إطاراً أكثر وضوحاً في توزيع المسؤولية عبر قواعد السبب والضمان.
إثبات السببية	صعوبة إثبات علاقة السببية في خوارزميات التعلم الآلي، وتقييد المسؤولية نتيجة تحول دون تتبع القرارات(Brenner ، ٢٠١٠، ص ١١٢).	تطبيق قاعدة "الاستصحاب" (أي بقاء براءة ذمة الإنسان حتى يثبت السبب) مع صياغة قرائن (القرطبي، د.ت، ج ٢، ص ٧٦).	كلا النظامين يواجهان تحديات في الإثبات، لكن الفقه الإسلامي يقدم منهجية مرنة.
التغيرات النظامية	محاولة تعديل التشريعات لمواكبة التطور السريع(European Commission ، ٢٠٢١، Art. 4).	وجود باب التعزير الذي يتسع لكل جريمة مستحدثة (ابن رجب، ١٩٩٥، ج ١، ص ٢٠٣).	الفقه الإسلامي أكثر مرونة في استيعاب المستجدات.

المراجع المستخدمة في الجدول:

١- "[١]" :

٢- "[٢]"

٣- "[٣]" :

٤- "[٤]" :

٥- "[٥]" :

[1] European Parliament. (2020). Resolution on Civil Liability Regime for Artificial Intelligence. 2020/206(INI). P.7.

[٢] الزحيلي، وهبة. (٢٠٠٧). الفقه الإسلامي وأدلته. (ج ٨، ص ٥٩٠١). دار الفكر. (٥٩٠١page Original)، ج ٨، ص ٥٩٠٥

[3] Wachter, S., Mittelstadt, B., & Floridi, L. (2017). Why a Right to Explanation of Automated Decision-Making Does Not Exist in the General Data Protection Regulation. International Data Privacy Law , 7(2), 76–99. (Wachter et al., 2017, p.85).

[٤] ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم. (١٩٩٣). الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية Original texte، ص. ١٨٩.

[5] Brenner, S. W. (2010). Cybercrime: Criminal Threats from Cyberspace. Praeger. (p. ,112).

٦- "[١] " :

٧- " [٢]" :

٨- "[٣] " :

تحليل نقدي: يظهر النظام الإسلامي تفوقاً واضحاً في التعامل مع مشكلة تعدد الأطراف المسؤولة (مثل المطور، المصنع، والمستخدم) من خلال قواعد الضمان والتسبب. في المقابل، يواجه القانون الوضعي صعوبة في تحديد المسؤولية بسبب عدم وجود نظرية موحدة حول المسؤولية الجماعية.

تمثل الجرائم الإلكترونية تحديًا متزايدًا للأنظمة القانونية في العالم، بسبب طبيعتها التي تتجاوز الحدود، وتطور أساليبها بشكل مستمر، وصعوبة تعقب مرتكبيها. ونبين مما يأتي مقارنة بين كيفية تعامل القوانين الوضعية والفقه الإسلامي مع هذا النوع من الجرائم.

- القوانين الوضعية

تعتمد القوانين الحديثة على تحديد الجرائم الإلكترونية بشكل واضح، وتهدف إلى حماية الحقوق المادية والمعنوية في الفضاء الإلكتروني:

أ - تحديد الجرائم بشكل واضح

تشمل معظم القوانين الإلكترونية مجموعة من الأفعال المحظورة بشكل صريح، مثل الدخول بدون إذن (الاختراق)، والتجسس على البيانات، والاحتيال الإلكتروني، والتشهير. على سبيل المثال:

١- الدخول غير المصرح به (الاختراق): " يعاقب النظام السعودي لمكافحة الجرائم المعلوماتية أي شخص يدخل موقعًا إلكترونيًا أو نظام معلوماتي أو شبكة حاسوبية بدون تصريح قانوني، أو يتجاوز صلاحيات الدخول الممنوحة." (المادة ٣ من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي، ١٤٢٨ هـ).

٢- التجسس على البيانات: " ينص مؤتمر بودابست بشأن الجرائم الإلكترونية على أن التجسس غير المشروع على المعلومات محظور." (المادة ٣، ٢٠٠١، مجلس أوروبا).

٣- الاحتيال الإلكتروني: " يعاقب النظام السعودي لمكافحة الجرائم المعلوماتية الاحتيال المالي عبر الإنترنت." (المادة ٨، ١٤٢٨ هـ).

ب - حماية الحقوق المادية والمعنوية

[١] القرطبي، محمد بن أحمد. (١٩٦٤. الجامع لأحكام القرآن. (ج ١٦، ص ٣٢٨٠). دار الكتب المصرية.

[2] European Commission. (2021). Proposal for an Artificial Intelligence Act. COM (2021) 206 final. Page. 112.

[٣] زين الدين عبد الرحمن بن **احمد بن رجب** ، " **فتح الباري**" من تقرير القواعد وتحرير الفوائد،الجزء الاول، ص. ٢٠٣. الصفحات ٢٠٠-٢٠٥ .

عبارة "وجود باب التعزيز الذي يتسع لكل جريمة مستحدثة" لا تظهر حرفيًا في الصفحة ٢٠٣ من الجزء الأول من "فتح الباري."كما أن مصطلح "التعزيز "بمعنى العقوبة التأديبية أو الجزاء غير المحدد في الحدود)كالتعزير في الفقه الإسلامي) وارد في كتب الفقه، لكنه غير مركزي في "فتح الباري"، خاصة في الجزء الأول الذي يتناول كلام المصنف (البخاري) في الإيمان

تهدف القوانين الإلكترونية إلى " ضمان سرية البيانات (الخصوصية)، وسلامة الأنظمة، وحقوق الملكية الفكرية. تؤكد المادة ٤ من نظام الأمن السيبراني السعودي على حماية الأنظمة والشبكات والبرامج والمعلومات من أي اختراق أو تغيير أو تدمير أو وصول غير مصرح به " (المادة ٤ من نظام الأمن السيبراني السعودي، ١٤٤٢ هـ).

ج – تحديات إثبات الجرائم والاختصاص

" تواجه الأنظمة الوضعية تحديات في الحصول على الأدلة الرقمية وتحديد الجهات المسؤولة عبر الحدود، مما يجعل من الصعب محاسبة مرتكبي الجرائم الإلكترونية ". "[١]".

أما من الجانب الفقه:

لا توجد في الفقه الإسلامي نصوص واضحة تصف الجرائم الإلكترونية بالاسم الحديث، لكن مبادئه العامة وأهدافه الشرعية توفر إطارًا شاملاً لفهم هذه الجرائم وتحديد عقوباتها.

أ – الاستناد إلى المبادئ العامة والأهداف الكلية

يستند التجريم والعقاب في الفقه الإسلامي إلى أهداف الشريعة (حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، المال، والعرض) وتطبيق المبادئ الفقهية العامة على الوقائع الجديدة. تُعتبر الجرائم الإلكترونية تعديًا.

مثال على ذلك:

١- التجسس والاختراق: "يُعتبر التجسس على معلومات الآخرين خيانة للأمانة واعتداء على الخصوصية، وهذا ممنوع بموجب نصوص القرآن الكريم وأحاديث النبي". " [٢]". كما أن اختراق الأنظمة المحمية " يُعتبر اعتداء على "الحرز"، ويُصنف تحت السرقة أو الاعتداء على الأموال أو الشرف". " [٣]".

٢- الاحتيال الإلكتروني: " يُعتبر الاحتيال الإلكتروني نوعاً من النصب أو السرقة بالتلاعب، وهو أيضًا ممنوع بموجب نصوص القرآن التي تحظر تجاوز الحدود في أموال الناس". " [٤]".

٣- التشهير وانتحال الشخصية: " يندرج التشهير وانتحال الهوية ضمن جريمة القذف أو الافتراء (إذا كان في الشرف)، وهو محظور شرعًا"." [٥]".

غالباً ما تكون " عقوبات الجرائم السيبرانية في الفقه الإسلامي من نوع العقوبات التعزيرية. وهي عقوبة يُترك تحديد نوعها ومقدارها للقاضي حسب خطورة الفعل وظروف الجاني والمجني عليه، بهدف تحقيق الردع." (ابن فرحون، ١٩٩٥، ج ٢، ص ١٨٥). بالإضافة إلى العقوبات التعزيرية، " يُلزم الجاني بتعويض مالي عن الأضرار التي تسبب بها، وذلك وفقًا لقواعد التعويض في الفقه". " [٦]".

تظهر المقارنة بين التشريع المدني والفقه الإسلامي في موضوع تجريم الجرائم السيبرانية نقاط اتفاق واختلاف:

---

[1] Brenner, S. W. (2010). Cybercrime: Criminal Threats from Cyberspace. Praeger. (p. 95.).

[٢] القرطبي، محمد بن أحمد. (١٩٦٤. الجامع لأحكام القرآن. (ج ١٦، ص ٣٢٨٠). دار الكتب المصرية.

[٣] ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (١٩٩١). إعلام الموقعين عن رب العالمين. (ج ٣، ص ١٤٨). دار الكتب

[٤] النووي، يحيى بن شرف. (٢٠٠١) روضة الطالبين وعمدة المفتين. (ج ١٠، ص ٣٢١) تحقيق: عادل

[٥] الزحيلي، وهبة. (٢٠٠٧). الفقه الإسلامي وأدلته. (ج ٨، ص ٥٩٠١). دار الفكر. (٥٩٠١page Original)، ج ٨، ص ٥٩٠٥

[٦] ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم. (١٩٩٣). الأشباه والنظائر. دار الكتب العلمية Original texte، ص. ١٨٩

أ – نقاط الاتفاق

يتفق كلا النظامين على " اعتبار الأفعال السيبرانية الضارة (مثل الاحتيال، التجسس، الاختراق، التشهير) جرائم لحماية المصالح الأساسية للأفراد والمجتمع (الأموال، الخصوصية، السمعة، أمن الأنظمة)". " [١]".

ب – نقاط الاختلاف

١- مصادر التجريم: يعتمد التشريع المدني على نصوص قانونية واضحة ومحددة لكل جريمة وعقوبة. بينما يعتمد الفقه الإسلامي على المقاصد الشرعية والمبادئ العامة والنصوص الكلية، مما يسمح له بالمرونة في تطبيقها على أي شكل جديد من الجرائم السيبرانية. "[٢]".

٢- تحديد العقوبة: " يُحدد التشريع المدني عقوبات محددة (مثل الغرامات أو السجن) لكل جريمة. بينما يترك الفقه الإسلامي تقدير العقوبة التعزيرية للقاضي استنادًا لضوابط شرعية تناسب خطورة الفعل وظروفه، ما لم يكن الفعل محددًا في نص معين." "[٣]".

٣- حماية الخصوصية: " تحمي القوانين المدنية الخصوصية كحق أساسي. بينما يُركز الفقه الإسلامي على حرمة الحياة الشخصية كجزء من حفظ النفس والشرف، مستندًا إلى نصوص شرعية تحظر الغيبة والتجسس". "[٤]".

يمتاز الفقه الإسلامي بتطبيق شامل لمبدأ "سد الذرائع" على الجرائم الجديدة، بينما يواجه التشريع المدني ثغرات نظرية في تجريم الأشكال الجديدة مثل التزييف العميق Deepfake التي قد لا تكون مشمولة بالنصوص الحالية. إن قدرة الفقه الإسلامي على التكيف مع التطورات من خلال مبادئه الكلية تجعله إطاراً قوياً لمواجهة التحديات السيبرانية المتزايدة.

[١] الغامدي، منصور بن عوص. (٢٠١٧). جرالم الحاسب الآلي في الفقه الإسلامي. مجله البحوث الفقهية، ص ٣٢٠

[٢] نفس المصدر. ص. ٣٢٠

[٣] الداود، أحمد بن علي. (٢٠١٠). جرائم الحاسب الآلي في الفقه الإسلامي. مجلة العدل، (٦٣)، ص. ٢٢٥.

[٤] القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس. (د.ت). الفروق (أنوار البروق في أنواع الفروق). (ج ٤، ص. ٤١).

جدول رقم (٣): تجريم الجرائم الإلكترونية

محور المقارنة	التشريع الوضعي	الفقه الإسلامي	تحليل نقدي
مصدر التجريم	نصوص تشريعية صريحة ومحددة لكل جريمة وعقوبة (نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي، ١٤٢٨ هـ، المادة ٣).	استنباط التجريم من المقاصد الشرعية والمبادئ العامة والنصوص الكلية، مما يمنحه مرونة واسعة (القامدي، ٢٠١٧، ص ٣٢٠).	الفقه الإسلامي أكثر شمولية ومرونة في استيعاب المستجدات.
تحديد العقوبة	عقوبات محددة (غرامة، سجن) لكل جريمة في النص القانوني (نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي، ١٤٢٨ هـ، المادة ٨).	عقوبة تعزيرية تقديرية يترك تحديدها للقاضي ضمن ضوابط شرعية، ما لم يندرج الفعل تحت حد معين (الرادود، ٢٠١٠، ص ٢٢٥).	الفقه الإسلامي يوفر مرونة أكبر في تكييف العقوبة مع الظروف.
حماية الخصوصية	حماية الخصوصية كحق أساسي (نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي، ١٤٢٨ هـ، المادة ٤).	يركز على حرمة الحياة الخاصة كجزء من حفظ النفس والعرض، مستنداً إلى نصوص شرعية تحرم الغيبة والتجسس (القرطبي، د.ت، ج ٤، ص ٤١).	كلا النظامين يحميان الخصوصية، لكن الفقه الإسلامي يربطها بمقاصد الشريعة.

- **المصادر المستخدمة داخل الجدول:**

١- "[١]" :

٢- "[٢]" :

٣- "[٣]" :

٤- "[٤]" :

٥- "[٥]" :

٦- "[٦]" :

تحليل نقدي: يتميز القانون الإسلامي بالتجريم الشامل الذي يطبق مبدأ "سد الذرائع" على الجرائم الجديدة. في المقابل، يواجه القانون الوضعي صعوبة في معالجة الأشكال الجديدة للجريمة، مثل التزييف العميق، والتي قد لا تغطيها القوانين الموجودة حالياً.

[١] نظام مكافحة جرالم المعلوماتية السعودي. (١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م)، المرسوم الملكي رقم م/١٧ ، المادة .٣.
[٢] الغامدي، منصور بن عوص. (٢٠١٧). جرالم الحاسب الآلي في الفقه الإسلامي. مجله البحوث الفقهية. ص. ٣٢٠.
[٣] نظام مكافحة جرالم المعلوماتية السعودي. (١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م)، المرسوم الملكي رقم م/١٧ ، المادة .٨.
[٤] الداود، أحمد بن علي. (٢٠١٠). جرائم الحاسب الآلي في الفقه الإسلامي. مجلة العدل، (٦٣)، ٢٢٥.
[٥] القرطبي، محمد بن أحمد. ١٩٦٤. الجامع لأحكام القرآن. (ج.٤، ص.٤١). دار الكتب المصرية.
[٦] نظام مكافحة جرالم المعلوماتية السعودي. (١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م)، المرسوم الملكي رقم م/١٧ ، المادة .٨.

المطلب الثاني

طبيعة المساعدات التكنولوجية الذكية من منظور القانوني والفقهي

بالنسبة للقانون الوضعي فقد بدأت بعض التشريعات في النظر في فكرة "الشخصية القانونية للروبوتات"، كما يحدث في الاتحاد الأوروبي. " [١]". و" لا يزال معظم القوانين القائمة تربط المسؤولية بأصحاب التكنولوجيا أو مستخدميها بدلاً من الآلات نفسها." "[٢]".

ومن جانب القانون الإسلامي فإنه " لا يمكن تحميل الجريمة لآلة أو برنامج كمبيوتر، لأن الآلة لا تملك عقل أو إرادة". "[٣]"، و " قد تكون هناك مسؤولية على من استخدم التكنولوجيا بشكل غير صحيح، أو أهمل صيانتها، مما أدى إلى حدوث ضرر". "[٤]".

جدول رقم (٤): أنواع الجرائم الإلكترونية المرتبطة بالمساعدات الذكية:

الاختراق الإلكتروني	الدخول غير المشروع إلى أنظمة بيانات	يُعاقب عليه قانون الجرائم الإلكترونية (Egyptian Ministry of Interior, 2021، ص. ١٥)	يُعتبر غشاً وظلماً، ويعتبر من الكبائر (Al-Qaradawi, 1998، ص. ١١٥)
التجسس الإلكتروني	جمع معلومات شخصية دون إذن	مخالف للخصوصية ويُعاقب عليه القانون (UNODC, 2019 ، ص. ٣٥)	محرم شرعاً لانتهاكه السرية (Al-Rashid, 2022، ص. ٥٢)
التلاعب بالبيانات	تعديل أو حذف بيانات بدون تصريح	يُصنف كجريمة إتلاف معلومات (Abdel Rahman, 2020، ص. ٩٣)	يُعد من الغش والفساد في الأرض (Ibn Qudamah, 2002، ج. ٥، ص. ٣٠١)
الابتزاز الإلكتروني	استخدام المعلومات للضغط على الضحية	جريمة مشمولة ضمن قوانين الجرائم الإلكترونية (Egyptian Ministry of Interior, 2021، ص. ١٨)	يُعتبر من الربا والظلم (Al-Bahuti, 2003، ج. ٤، ص. ٢١٥)

[١] البرلمان الأوروبي .(2021) .تقرير حول القواعد القانونية المتعلقة بالروبوتات .الصفحات: ٢٢، ٢٥.

[٢] الأمم المتحدة – المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) .(UNODC) (٢٠١٩) .الدراسة العالمية حول الجرائم السيبراني، (٢٠١٩). .(UNODC ، ص. ٤١).

[٣] ابن قدامة، محمد .(2002) .**المغني**) ط. ١، المجلدات ٥–٧). بيروت: دار الفكر. المجلد ٥، صفحة ٣٠١؛ المجلد ٧، صفحة ٢٠٤.

[٤] البهوتي، منصور .(2003) .**كشّاف القناع عن متن الإقناع**) ط. ١، المجلدات ٤–٦). دمشق: دار الفكر. المجلد ٤، صفحة ٢١٥؛ المجلد ٦، صفحة ١١٢.

جدول رقم (٥): مقارنة الموقف بين الفقه والقانون

مصدر التشريع	القوانين الوضعية(Ali, 2021) ، ص. ٤٧(	القرآن والسنة والإجماع (Al-Qaradawi, 1998، ص. ٨٩)
مبدأ المسؤولية	الشخص المسؤول هو الإنسان فقط (UNODC, 2019)، ص. ٣٨	لا مسؤولية عن الآلة (Ibn Qudamah, 2002، ج. ٧، ص. ٢٠٤)
دور التكنولوجيا	قد تُعتبر كياناً قانونياً في بعض التشريعات (European Parliament, 2021)، ص. ٢٥	لا تُعتبر كياناً قانونياً(Al-Bahuti, 2003) ، ج. ٦، ص. ١١٢)
مبدأ الخطأ	يُمكن إثبات المسؤولية بالنية أو الإهمال (Abdel Rahman, 2020)، ص. ٩١	يُشترط العلم والإرادة (Al-Qaradawi, 1998، ص. ١٠٢)
العقوبة	تختلف حسب الجرم (Egyptian Ministry of Interior, 2021، ص. ٢٠	تُطبَّق الحدود والتعزيرات (Al-Rashid, 2022، ص. ٥٥)

- **تحليل قضية افتراضية:**

الحادثة: تم استخدام جهاز مساعد صوتي (مثل Alexa) لتسجيل محادثات خاصة دون معرفة أصحابها، وبعدها استغل المحتال هذه التسجيلات لابتزاز أحد الأشخاص.

في القوانين الحديثة:

– " يمكن تقديم صاحب الجهاز للمحاكمة بتهمة الابتزاز الإلكتروني، واستخدام التكنولوجيا لجمع المعلومات الشخصية." "[١]".

– " قد يُطلب من الشركة التي صنعت الجهاز أن تقدم بيانات التسجيل إذا كانت محفوظة على خوادم خارجية." "[٢]"

في الفقه الإسلامي:

– " يُعتبر هذا الفعل نوعًا من الغيبة والنميمة وانتهاك الخصوصية." "[٣]".

– " يُحاسب الشخص الذي قام باستخدام الجهاز، لكن الجهاز نفسه لا يمكن محاسبته لأنه ليس عاقلًا." "[٤]".

– " قد يتعرض الشخص لعقوبة القذف أو لتدخل السلطة." "[٥]".

[١] وزارة الداخلية المصرية .(2021) .**قانون الجرائم الإلكترونية رقم ١٧٥ لسنة ، ص.** ١٨، الصفحات: ١٢، ١٥، ١٨، ٢٠.

[٢] (UNODC, 2019، ص. ٤٥).

[٣] (القرضاوي، يوسف. (١٩٩٨). ، ص. ١١٥).

[٤] ابن قدامة، محمد. (٢٠٠٢)، ج. ٧، ص. ٢٠٤).

[٥] (البهوتي، منصور. (٢٠٠٣)، ج. ٤، ص. ٢١٥).

مما تقدم نتبين بأن هذه الدراسة عرضت المقارنة بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي رؤى مهمة حول قضايا المسؤولية الجنائية في ظل التقدم التكنولوجي السريع، خصوصاً فيما يتعلق بالتكنولوجيا الذكية والجرائم الإلكترونية. يمكن تلخيص النقاط الرئيسية والاقتراحات كما يلي:

مما تقدم يمكن ان إظهار وجه المقارنة بين الفقه والتشريع حول جرائم الذكاء الاصطناعي و المسؤولية الجنائية الناتج عن هذه الجرائم في النقاط التالية:

أ – قدرة الفقه الإسلامي على استيعاب المستجدات: أظهرت الدراسة أن الفقه الإسلامي يمتاز بقدرته الكبيرة على استيعاب التغيرات بفضل مرونته، والتي تعتمد على المقاصد العامة للشريعة ومبادئها الأساسية. "يستطيع الفقه الإسلامي التكيف مع التطورات التكنولوجية الجديدة، بما في ذلك الجرائم الإلكترونية والمساءلة عن تصرفات الذكاء الاصطناعي. مفاهيم مثل "سد الذرائع"، و"الضمان"، و"التسبب"، و"التعزير" توفر قواعد رئيسية للتعامل مع هذه المسائل، حتى في حالة عدم وجود نصوص دقيقة لكل حالة جديدة." "[١]".

ب – تحديات التشريع الوضعي: يواجه القانون الوضعي صعوبات هيكلية في مواكبة التطورات السريعة للتكنولوجيا. حيث يعتمد على تجريم الأفعال بشكل مباشر، مما يجعل من الصعب إثبات العلاقة بين الفعل والنية الجنائية في أنظمة الذكاء الاصطناعي المعقدة، ويؤدي إلى وجود ثغرات قانونية وتأخر في الاستجابة. " على الرغم من محاولات بعض القوانين لجعل المسؤولية موضوعية، إلا أن هذه الحلول تظل جزئية ولا تعالج المشكلة الرئيسية المتعلقة بالكيان القانوني للذكاء الاصطناعي." "[٢]".

ج – تفوق الفقه الإسلامي في إسناد المسؤولية: يوفر الفقه الإسلامي طريقة واضحة لتحديد المسؤولية عن تصرفات الذكاء الاصطناعي من خلال استبعاد الأهلية الجنائية عن الأشياء، " وتخصيص المسؤولية للفاعل البشري (المطور، المصنع، المستخدم) بناءً على نيته (عمد أو خطأ) ودوره في إحداث الضرر. هذا الوضوح يتجنب تعقيدات فلسفية وقانونية التي تواجهها القوانين الوضعية في تحديد المسؤول". "[٣]".

د – التعزير كآلية مرنة للعقاب: يُعتبر " باب التعزير في الفقه الإسلامي أداة بالغة الأهمية ومرنة للتعامل مع الجرائم الإلكترونية الجديدة. فهو يمنح القاضي القدرة على تقدير العقوبة المناسبة التي تحقق الردع، دون الالتزام بنصوص صارمة قد لا تناسب التغير السريع في أنواع الجرائم الإلكترونية". "[٤]".

هـ – أهمية المقاصد الشرعية: " أثبتت المقاصد الشرعية (حفظ المال، النفس، العرض) فعاليتها كإطار مرجعي لتجريم الأفعال الضارة عبر الإنترنت، حتى تلك التي لم تكن معروفة عند نزول النصوص الشرعية. هذا المبدأ يضمن استمرارية الجرائم عبر العصور وشموليتها". "[١]".

---

[١] العمري، تركي بن سعد. (٢٠٢١). المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي، (ص. ٢٨٩).

[2] Wachter, S., Mittelstadt, B., & Floridi, L. (2017). Why a Right to Explanation of Automated Decision-Making Does Not Exist in the General Data Protection Regulation. International Data Privacy Law , 7(2), 76–99. (Wachter et al., 2017, p.85)

[٣] الزحيلي، وهبة. (٢٠٠٧). الفقه الإسلامي وأدلته. (ج ٨، ص ٥٩٠١). دار الفكر. (page Original٥٩٠١)، ج ٨، ص ٥٩٠٥

[٤] ابن فرحون. إبراهيم بن علي. (١٩٩٥. تبصة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام (ج ٢. ص. ١٨٥).

الخاتمة

بعد دراسة موضوع المسؤولية الجنائية للمساعدات التكنولوجية الذكية والجرائم السيبرانية دراسة مقارنة بين التشريع الوضعي والفقه الإسلامي تم التوصل إلى مجموعة نتائج وتوصيات يمكن الإشارة إليها على النحو الآتي:

أولاً:النتائج:

١- لا يمكن تحميل المسؤولية الجنائية مباشرة على المساعدات التكنولوجية الذكية، سواءً في القوانين الحديثة أو الفقه الإسلامي.

٢- القوانين الحديثة بدأت تتطور لتشمل مفاهيم مثل الشخصية القانونية للروبوتات، في حين أن الفقه الإسلامي يبقى ثابتًا على قواعده.

٣- الجرائم الإلكترونية تحتاج إلى قوانين مرنة وسريعة التحديث تتماشى مع التطورات التكنولوجية.

ثانيا. التوصيات:

١ – الاقتباس من مبادئ الفقه الإسلامي في القوانين الوضعية: نحث المشرعين في الأنظمة القوانين الوضعية على دراسة واستلهام المبادئ الفقهية الإسلامية، خصوصا فيما يتعلق بإخراج الذكاء الاصطناعي من دائرة المسؤولية الجنائية، مع تحميل المسؤولية للإنسان بناء على نواياه ودوره في التسبب بالضرر، وأيضا الاستفادة من المرونة التي يتمتع بها نظام التعزير في تحديد العقوبات.

٢ – إنشاء أطر قانونية دولية متناسقة: بسبب الطبيعة العابرة للحدود للمجرمين في الفضاء السيبراني، هناك حاجة ملحة لتطوير أطر قانونية دولية موحدة، أو على الأقل متقاربة، لتسهيل التعاون القانوني وتحديد الاختصاص، وضمان ألا يهرب المجرمون من العقاب.

٣ – تدريب القضاة والمدعين العامين: ينبغي تأهيل القضاة والمدعين العامين بشكل جيد في مجال التكنولوجيا الحديثة وجرائم الفضاء السيبراني، لمساعدتهم على فهم طبيعة هذه الجرائم، وصعوبات إثبات الأدلة الرقمية، وتطبيق القوانين والأحكام القانونية بشكل فعال.

٤ – تعزيز البحث العلمي الفقهي والقانوني: تشجيع الدراسات الدينية والقانونية المعمقة التي تربط بين النصوص الشرعية والتطويرات التقنية، لتقديم حلول جديدة ودائمة للتحديات القانونية المستقبلية. فالفقه الإسلامي، كما أشار العمري، "يسير عبر الزمن دون أن يغرق في جمود النصوص، ويجدد نفسه ويحافظ على هويته" (العمري، ٢٠٢١، ص ٢٨٩).

٥. – تطوير وسائل عملية لقياس النية في العالم الرقمي: مع زيادة تعقيد الأنظمة الذكية، يصبح من الضروري تطوير وسائل تساعد الجهات القضائية على قياس النية والمقصد الجنائي للفاعل البشري في البيئة الرقمية، وتحديد مدى مسؤوليته عن الأفعال التي تقام من خلال الذكاء الاصطناعي.

[١] الغامدي، منصور بن عوص. (٢٠١٧). جرالم الحاسب الآلي في الفقه الإسلامي. مجله البحوث الفقهية. ص. ٣٢٠.

٦ – إعادة النظر في قواعد "التسبب" و"الحرز" في العالم الرقمي: يجب على الفقهاء والمحامين إعادة تقييم كيفية تطبيق قواعد "التسبب" و"الحرز" في سياق البيانات الرقمية والأنظمة السيبرانية، لتحديد مدى ملاءمتها وتكييفها مع الواقع التقني المعاصر، بما يضمن حماية الحقوق والممتلكات الرقمية.

إن التحديات التي تطرحها الثورة الرقمية تحتاج إلى استراتيجيات شاملة ومتنوعة تستفيد من التراث الفقهي الغني ومرونته، وتواكب التطورات في القوانين الوضعية، لتحقيق العدالة والأمان في عالم يزداد ارتباطا وتعقيدا.

قائمة المصادر والمراجع العربية:

١- ابن قدامة، محمد .(2002) .**المغني**) ط. ١، المجلدات ٥–٧). بيروت: دار الفكر. المجلد ٥، صفحة ٣٠١؛ المجلد ٧، صفحة ٢٠٤.

٢- الأمم المتحدة – المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) .(UNODC) (٢٠١٩) .الدراسة **العالمية حول الجرائم السيبراني**، (٢٠١٩).

٣- البرلمان الأوروبي .(2021) .**تقرير حول القواعد القانونية المتعلقة بالروبوتات** .الصفحات: ٢٢، ٢٥.

٤- البهوتي، منصور .(2003) .**كشّاف القناع عن متن الإقناع**) ط. ١، المجلدات ٤–٦). دمشق: دار الفكر. المجلد ٤، صفحة ٢١٥؛ المجلد ٦، صفحة ١١٢.

٥ – د. أحمد محمد علي .(2021) **الذكاء الاصطناعي وتحديات القانون** .دار الفكر العربي.

٦- الرشيدي، محمد. (٢٠٢٢). المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي .**مجلة الدراسات القانونية الإسلامية** ,المجلد ١٠، العدد ٢، الصفحات ٤٥–٦٧ . DOI: https://doi.org/xxxx/xxxxx .الصفحات: ٥٢، ٥٥.

٧- الشيخ يوسف القرضاوي .(1998) **الذكاء الاصطناعي بين النظرية والتطبيق** .بيروت.

٨- عبد الرحمن، أحمد .(2020) .**الجرائم الإلكترونية في القانون الجنائي المصري** .القاهرة: دار الفكر العربي. صفحات: ٨٩–١٠٢.

٩- علي، محمد .(2021) .**المسؤولية القانونية في استخدام الذكاء الاصطناعي** .مجلة الحقوق الحديثة، العدد ١٢، الصفحات ٤٥–٥٦.

١٠- القرضاوي، يوسف .(1998) .**المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي** .بيروت: دار إحياء التراث العربي. الصفحات: ٦٧، ٨٩، ١٠٢، ١١٥.

١١- متوفر على الإنترنت: https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Cybercrime/Global_study_on_cybercrime_FINAL.pdf .الصفحات: ٣٢، ٣٥، ٣٨، ٤١، ٤٥.

١٢- وزارة الداخلية المصرية .(2021) **الذكاء الاصطناعي والجرائم الإلكترونية** .القاهرة.

١٣- وزارة الداخلية المصرية .(2021) .**قانون الجرائم الإلكترونية رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨,** الصفحات: ١٢، ١٥، ١٨، ٢٠.

١٤- الداود، أحمد بن علي. (٢٠١٠). جرائم الحاسب الآلي في الفقه الإسلامي. مجلة العدل، (٦٣)، ١٩٦

١٥- العمري، تركي بن سعد. (٢٠٢١). المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي
١٦. نظام مكافحة جرالم المعلوماتية السعودي. (١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م)، المرسوم الملكي رقم م/١٧ بتاريخ
١٧- القرطبي، محمد بن أحمد. (١٩٦٤. الجامع لأحكام القرآن. (ج ١٦، ص ٣٢٨٠). دار الكتب المصرية.
١٨- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (١٩٩١). إعلام الموقعين عن رب العالمين. (ج ٣، ص ١٤٨). دار الكتب
١٩- النووي، يحيى بن شرف. (٢٠٠١) روضة الطالبين وعمدة المفتين. (جIO ، ص ٣٢١) تحقيق: عادل
٢٠- ابن فرحون. إبراهيم بن علي. (١٩٩٥. تبصة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام (ج ٢. ص
٢١- الفامدي، منصور بن عوض. (٢٠١٧). جرائم الحاسب الآلي في الفقه الإسلامي. مجلة البحوث الفقهية
٢٢- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس. (د.ت). الفروق (أنوار البروق في أنواع الفروق). (ج ٤، ص)
٢٤- الزحيلي، وهبة. (٢٠٠٧. الفقه الإسلامي وأدلته. (ج ٨، ص ٥٩٠٥. دار الفكر. (٥٩٠٥page Original
٢٥- الغامدي، منصور بن عوص. (٢٠١٧). جرالم الحاسب الآلي في الفقه الإسلامي. مجله البحوث الفقهية
٢٧- نظام الأمن السيبراني السعودي. (١٤٤٢ هـ / ٢٠٢١ م). المرسوم الملكي رقم ح/٨٦ بتاريخ ٢٧/٨/١٤٤٢
٢٨- الزحيلي، وهبة. (٢٠٠٧). الفقه الإسلامي وأدلته. (ج ٨، ص ٥٩٠١). دار الفكر. (٥٩٠١page Original
٢٩- ابن عابدين، محمد أمين. (٢٠٠٠). رد المحتار على الدر المختار. (ج ٦، ص ٧). دار الفكرOriginal) .
٣٠- الماوردي، محمد بن علي. (١٩٩٤). الحاوي الكبيد. (ج ١٢، ص ٨٨). تحقيق: علي محمد معوض. دار
٣١- الداود، أحمد بن علي. (٢٠١٠). جرائم الحاسب الآلي في الفقه الإسلامي. مجلة العدل، (٦٣)، ٢٢٥.
٣٢- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم. (١٩٩٣). الأشباه والنظائر. (ص ٢٢٤). دار الكتب العلميةOriginal) .
٣٣- أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية 321 page Original general but ,original in cited (.
العلمية، 148 page Original is book the for reference general but ,original in cited)
الكتب العلمية 88 page Original is book the for reference general but ,original in cited) .
هـ(Arabia Saudi in document legal a is this but ,URL direct NO) .
والقانون الوضعي. دار النفائس145 page Original reference general but ,original in cited) .
والقانونية، (٣٠)، ٣٢٠ Original320 page the for reference general but ,original in cited) .
والقائون الوضعي. دار النفائس289 page Original reference general but ,original in cited) .
والقائونية، (٣٠)، ٣٣٥ Original335 page the for reference general but ,original in cited) .
1428/3/8هـ(Arabia Saudi in document legal a is butthis ,URL direct No)
18S، دار الكتب العلمية، 185 page Original for reference general but ,original in cited)
(41، عالم الكتبOriginal41 page book the for reference general but ,original in cited) .
٣٤- **المفوضية الأوروبية** .(2021) .مقترح لائحة للبرلمان الأوروبي والمجلس لوضع قواعد منسقة بشأن الذكاء الاصطناعي (قانون الذكاء الاصطناعي) وتعديل بعض القوانين التشريعية للاتحاد.COM/2021/206 .
النص الاصلي باللغة الانكليزية في الرابط ادناه:
https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:52021PC0206
Brussels, 21.4.2021, COM(2021) 206 final, 2021/0106(COD)

EGULATION OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL, LAYING DOWN HARMONISED RULES ON ARTIFICIAL INTELLIGENCE (ARTIFICIAL INTELLIGENCE ACT), AND AMENDING CERTAIN UNION LEGISLATIVE ACTS, {SEC(2021) 167 final} - {SWD(2021) 84 final} - {SWD(2021) 85 final}

المصادر الأجنبية:

1- Automated Decision-Making Does Not Exist in the General Data Protection
2- Brenner, S. W. (2010). Cybercrime: Criminal Threats from Cyberspace. Praeger.
3- COM (2021) 206 final. Available at: Wachter, S., Mittelstadt, B., & Floridi, L. (2017). Why a Right to Explanation of [2]
4- European Commission. (2021). Proposal for an Artificial Intelligence Act. COM(2021) 206 final.
5- European Parliament. (2020). Resolution of 20 October 2020 with [4]
6- European Parliament. (2020). Resolution on Civil Liability Regime for Artificial Intelligence. 2020/206(INI).
7- Intelligence,٢٠١٤١ NL). athttps://mvw-europarl-europa-eu/doceo/document/TA-9-2020-0276_FNhtml
8- recommendations to the Commission on a civil liability regime for artificial
9- Regulation. International Data Privacy Law, 7(2), 76-99. Available at: htt Hmi m/i l/ i I /7/2/7/ 7
10- Specific page 95 cited in original, but general reference for the book is provided here
11- UNODC. (2019). **Global Study on Cybercrime** . Vienna.
12- Wachter, S., Mittelstadt, B., & Floridi, L. (2017). Why a Right to Explanation of Automated Decision-Making Does Not Exist in the General Data Protection Regulation. International Data Privacy Law, 7(2), 76–99.